باعتبارها أصل الثروة:

التنمية البشرية مقياس تطور المجتمعات

لا تزال التقارير الدولية والعربية والمحلية تؤكد على مقدار الفارق الحاصل بين الاستراتيجيات المعنية بتنمية الإنسان وبين الملامسة المباشرة لمضامينها على مستوى واقع المجتمعات العربية.

ما يقارب الأربعمائة مليون إنسان عربي هم تعداد هذه المجتمعات، فيما مؤشرات التنمية لا تزال دون الحد الذي يحيل هذه الكتلة البشرية إلى ثروة وعامل تطوير وتحديث.

غالباً تبدي الدول المتقدمة حذرها بل ومخاوفها أحياناً من هذه الكثرة العددية لا باعتبارها رقماً ولكن باعتبار أن الفاعل في هذا الرقم لا يتجاوز ١٠٪ في أحسن الخلاصات، وبالتالي يشكل الرقم الإجمالي عاملا استهلاكيا كبيرا للثروات الطبيعية دون أي إنجاز .. من هنا يؤكد الخبراء بأن تنامي المشكلة في اتجاهها السلبي لحساب عدم الإفادة من هذه الكتلة يبقى الراهن العربي وعلى مختلف المستويات في وضع من الارتهان للواقع المتخلف عن اللحاق بالركب الحضاري المتسارع في تحديثاته ونقلاته.

وتشير أرقام وطنية ودولية إلى استمرار حالة التدني في مستويات التعليم والفقر والبطالة ثم وكأثر لكل ذلك في الوعي وانتشار الانحراف والجريمة، فيما تشير دراسات إلى افتقار واقع المجتمع العربي إلى البيئة المحفزة للبحث العلمي ومحفزة للابتكار وتقديم الجديد في تطوير وتحسين وسائل وأساليب الحياة.

تحقيق/ وديع العبسي

الحال العربي

لاشك بأن للحكومات العربية محاولات في هذا الجانب تصلنا أخبارها بين فترة وأخرى من خلال ما يعلن عنه من استراتيجيات وقوانين وتوجهات ومبادرات لتعزيز المكونات الصحية لمناخ المواطن بما يهيئ له فرص العيش الكريم والمستقر وبما يهيئ له فرص المشاركة في العملية الوطنية وبناء الواقع وتنميته .. مع ذلك فإنه قلما يعاضد هذه الاستراتيجيات خطوات عملية تحيل هذه المضامين إلى حقائق، وغالباً ما يكون التبرير قلة الإمكانيات وانعدام مصادر الدعم بينما سابقات الإعلان والقول بتبني مبادرات أو توجهات تبين ذات الفجوة التي أشرت إليها في أول الحديث.

وهذه النقطة كنت طرحتها في وقت سابق على الدكتور صبري ربيحات رئيس مركز الشمال والجنوب للحوار والتنمية وزير التنمية الأردني السابق فقال: الفجوة الحاصلة بين التشريعات والتنفيذ هي فجوة تاريخية تحتاج إلى ردم بكل تأكيد، ولكن المشكلة أن لدينا في ثقافتنا العربية هذه الحقيقة المتجسدة بين الخطابة والفعل أو بين ما نقول وما نفعل..

وأضاف: التشريعات كما يبدو هي ترجمة لنوايانا ورغباتنا إنما سلوكنا اليومي للأسف على غير ذلك ومرتبط فقط بما اعتدنا عليه .. نحن متقدمون فقط بسياساتنا وبما نقول إننا سنفعل.

رأس المال البشري

وبالعودة إلى جوهر الطرح المعني بالتنمية البشرية .. تناولت هذا الجانب مع الدكتور فؤاد الصلاحي ؟ أستاذ الاجتماع السياسي- وسألته بداية عن واقع هذه التي يتفق الجميع بأنها تمثل ثروة بشرية للأوطان وكيفية الاستفادة من هذه الثروة وتنميتها فقال: هذا الموضوع رغم بساطته إلا أنه موضوع معقد ومركب في كل المجتمعات العربية بشكل عام، والبساطة تكمن في أنه لا توجد تنمية أو نهوض لأي دولة أو مجتمع من المجتمعات في العالم إلا بتطوير رأس المال البشري من حيث التعليم والمهارات باعتباره الوسيلة والهدف والنتيجة في آن واحد.

بالتالي لابد من تحسين مستوى معيشة الإنسان وتطوير معارفه وثقافته ومهاراته وتمكينه من اكتساب الخبرات من أجل أي تنمية أو نهوض .. لماذا تفشل مثل هذه المجالات في الوطن العربي؟ لأن الحكومات العربية في اعتقادي لم تنظر إلى الإنسان كقيمة بحد ذاته وبأنه هدف رئيسي في التنمية.

ويضيف الباحث الدكتور الصلاحي: النظريات الاقتصادية في الخمسينيات والستينيات كانت تعتمد على أن التطور هو تطور اقتصادي ومن ثم فإنه يتم استيراد مزيد من الآلات والخبرات الفنية من الخارج لتحقيق التطور ثم جاءت تجربة مراجعة نظرية التنمية في السبعينيات الى ١٩٨٥م وظهر أن ما كان سائداً في الستينيات والسبعينيات هو تطور فاشل لم يحقق أي نجاح لأن الوسيلة والغاية الأساسية تكمن في تطوير الإنسان نفسه وليس في الأدوات أو الأشياء ومن هنا لا يمكن لأي مجتمع أن يتطور بدون تنمية رأس ماله البشري الذي هو هدف رئيسي للتنمية رجلاً أو امرأة.

- د. الصلاحي:
■ الإنسان هدف التطوير ووسيلته ولابد من الاستثمار في تنميته
■ لا يمكن تطور أي مجتمع دون رفع كفاءة رأس ماله البشري

معايير التطور

ويؤكد الدكتور الصلاحي على زيادة الاستثمار في تنمية الإنسان من خلال تطوير معارفه ومهاراته وخبراته وصحته باعتبار أن التنمية بمفهومها الصحيح لا تضيق في توجهها إلى تنمية الأشياء أو تطوير الأشياء المادية أو تحسينها وإنما التركيز على الإنسان .. ويضيف: أن تطور المجتمعات لا يقاس بما تملكه من أدوات وإنما بما تملكه من ثروة بشرية .. أحد معايير التطور الآن هو حجم الإنتاج العلمي وعدد العلماء والمثقفين والمبدعين، وهذا يبين مقدار الفارق بيننا وبين الدول الأخرى والذي يكاد يكون مسافات ضوئية في هذا المجال ليس لضعف في الإمكانيات ولكن بسبب أن الجانب البشري لدينا يعاني تخلفا كبيرا .. هناك طاقات معطلة أكثر من ٥١٪ من المجتمع من النساء لا يتم إشراكهن لا في التعليم ولا في العمل، وإذا تم إشراك فئات عمرية معينة في التعليم فدون تواصل وإنما إلى سنوات محدودة وينتهي .. أيضاً الثقافة والتعليم السائد في المجتمع لا يترتب عليهما تطور حقيقي في وعي الإنسان أو تشكيل وعي حداثي لدى الرجل أو وعي حداثي لدى المجتمع..

إن أهم معيار من معايير التطور في زمن العولمة اليوم هو تنمية رأس المال البشري، وهناك مؤشرات لهذا القياس سواء من خلال حجم القراءة والكتابة، حجم الاختراعات، حجم الإنتاج العلمي والمعرفي داخل الجامعات والمراكز، حجم الأبحاث التي تنتجها بيوت الخبرة من المراكز والجامعات المرتبطة بواقع المجتمع اقتصادياً وهكذا.

الخصائص النوعية

وحول الطرح بأن الضعف الاقتصادي يعتبر عائقاً يذهب الدكتور فؤاد الصلاحي إلى أن هذه من الحجج التي لم تعد مقبولة، فطروحات مثل أن التنمية تركز على الاقتصاد أصبحت من الأفكار القديمة ومثلها القول بأن قلة الثروة سببها التركيز على الجانب الاقتصادي أو ضعف الموارد الاقتصادية .. ويقول: ربما على مستوى الأفراد صحيح الظروف الاقتصادية السيئة للأفراد تعيق تطورهم العلمي والمعرفي لكن بالنسبة للدولة لا لأنه من أهم أولوياتها أن تبحث عن وسائل لتنمية ثرواتها واستدامتها .. وأعتقد أن المهم في اليمن ليس حجم السكان وإنما الخصائص النوعية للسكان .. إذا كنا عشرين مليوناً من الأميين والمتخلفين ماذا يفيد هذا في سياق التطور العالمي إذن لابد من الاهتمام بالخصائص النوعية لهذا السكان .. لاحظ لماذا الشركات العالمية تفضل الجزيرة الصغيرة هونكونج؟ لقوة التنمية الرأسمالية البشرية .. ما الفارق بين الهند والصين واليابان؟ ببساطة أن اليابان أكبر الدول الآسيوية المتطورة ويرجع ذلك إلى العامل البشري من حيث الخصائص العلمية والثقافية .. ومن هنا فإن أي دولة تريد إحداث تطور في واقعها وأن تدفع مجتمعها إلى الأمام لابد أن تكون موازنتها العامة الموجهة إلى التنمية الثقافية والتنمية المعرفية أكبر من حجم الموازنات الأخرى وكي تقيس ذلك فمن خلال: موقع الثقافة وموقع التعليم والبحث العلمي ومؤسسات التأهيل المعرفي.